

Distr.: General
26 January 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الخامسة والخمسون

25-29 نيسان/أبريل 2022

البند 3 (أ) من جدول الأعمال المؤقت *

مناقشة عامة: اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعد العالمي

والإقليمي والوطني

تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير عن تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يتألف من جزأين رئيسيين. ففي الجزء الأول، يناقش الأمين العام الاتجاهات العامة في المعونة الإنمائية المقدمة من الجهات الرسمية والخاصة، وكذلك المعونة المخصصة للمسائل المتصلة بالسكان، ولا سيما العناصر المحددة التكاليف في برنامج العمل - أي الصحة الجنسية والإنجابية، التي تشمل الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي - وكذلك تحليل البيانات والسياسات السكانية. وفي الجزء الثاني، يسلط الأمين العام الضوء على التركيز المواضيعي للجنة لعام 2022، الذي يتعلق بأوجه الترابط بين السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع.

ووصلت المعونة المقدمة من الجهات الرسمية والخاصة إلى مستويات قياسية في عام 2020، حيث تجاوزت 200 بليون دولار، ولكن لم يستند جميع المحتاجين من هذه الزيادة. فقد تأرجحت المساعدة



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/CN.9/2022/1

240222 070222 22-00909 (A)



الإئتمانية الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو إلى أقل البلدان نموا حول اتجاه ثابت منذ عام 2011، من حيث قيمتها المطلقة؛ أما عند قياسها كحصة من مجموع المساعدة الإئتمانية الرسمية، فقد انخفضت على مدى العقد الماضي. وتخلفت البلدان المتقدمة النمو عن تحقيق الهدف المتمثل في تقديم ما بين 0,15 إلى 0,20 في المائة على الأقل من دخلها القومي الإجمالي في شكل معونة لأقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك، فقد انخفضت المعونة المخصصة للمسائل المتصلة بالسكان من حيث قيمتها المطلقة وقيمتها النسبية على حد سواء. فقد خصصت الجهات المانحة الرسمية 5,08 دولارات، قياسا بمكافئات المنح، لكل امرأة في سن الإنجاب في العالم النامي في عام 2018، وانخفض هذا المبلغ، في عام 2019، إلى 3,70 دولارات، وهو أكبر انخفاض على أساس سنوي خلال الأعوام العشرة الماضية. وقد ارتفعت المعونة المخصصة لدعم البلدان في تشجيع النمو الأكثر اطرادا وشمولا للجميع خلال العقد الماضي، غير أن مستوياتها لا تزال منخفضة للغاية.

أولا - مقدمة

1 - وفقا للتوصيات الواردة في التقرير المتعلق بتدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي أُعد للدورة الثانية والخمسين للجنة السكان والتنمية (E/CN.9/2019/4)، ينصب التركيز في هذا التقرير على الاتجاهات الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية. ويستند التحليل إلى بيانات المعونة الإنمائية الرسمية التي أُبلغت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ونشرتها وتكملة تدفقات المعونة الخاصة التي أُبلغت بها المنظمة.

2 - ويستند توزيع المعونة حسب القطاع والمجال المواضيعي إلى نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة في قواعد البيانات الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تحتوي على إحصاءات التنمية الدولية. وخلافا لتدفقات المعونة الإجمالية، التي كانت متاحة حتى عام 2020 في وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن تدفقات المعونة المصنفة حسب القطاع متاحة إلا حتى عام 2019. ولا تأخذ هذه التدفقات في الاعتبار بعد الأثر الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على المعونة الإنمائية. ويُعبر عن هذه التدفقات بدولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة ومن حيث صافي المدفوعات. وعلاوة على ذلك، أدخلت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منهجية جديدة لتقدير المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2018. ومنذ ذلك الحين، لا تشمل المساعدة الإنمائية الرسمية سوى مخصصات المعونة التي بها عنصر منح أدنى. وينطوي تطبيق منهجية "مكافئ المنح" على تعديل بالنقصان للمساعدة الإنمائية الرسمية ويستتبع محاذير في تفسير اتجاهات المساعدة الإنمائية الرسمية.

3 - ويتضمن التقرير جزأين رئيسيين. في الجزء الأول، يقدم الأمين العام تحديثا عن الاتجاهات الكلية في المساعدة الإنمائية (الفرع ثانيا) وعن المساعدة الإنمائية المخصصة للمسائل المتصلة بالسكان (الفرع ثالثا). أما الثاني، فهو جزء مواضيعي يتناول التمويل الموجه للموضوع الخاص للجنة السكان والتنمية (الفرع رابعا). ويشمل الفرع الأخير من التقرير موجزا للنتائج والاستنتاجات الرئيسية والتوصيات (الفرع خامسا).

4 - والموضوع الخاص للدورة الخامسة والخمسين للجنة السكان والتنمية، المقرر عقدها في نيسان/أبريل 2022، هو "السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع". وعلى هذا النحو، يناقش الأمين العام في الجزء المواضيعي من التقرير مخصصات المعونة المقدمة في المجالات التي لها أهمية في تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع. وفي التقرير، لا يشير مصطلح النمو الاقتصادي "المطرد" إلى النمو الاقتصادي المستمر فحسب، إنما يشير أيضا إلى النمو الاقتصادي الأكثر استدامة واخضراراً. وعلى وجه الخصوص، يستعرض الأمين العام في هذه التقرير مخصصات المعونة الموجهة لتعزيز العمالة وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، التي تكتسي أهمية بالغة لتحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولاً للجميع، وكذلك مخصصات المعونة الموجهة لحماية البيئة والطاقة المتجددة، التي تلزم لتحقيق نمو اقتصادي أكثر اخضراراً. وهو أيضا يستعرض مخصصات المعونة الرامية إلى تعزيز قدرات الحوكمة - وكلاهما يعد من الشروط الإطارية الأساسية لتحقيق لتنمية الاقتصادية المستدامة. ويتسق تحليل تدفقات المعونة إلى هذه المجالات مع مناقشة أوجه الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع على النحو المعروض في التقارير الأخرى المقدمة إلى اللجنة (E/CN.9/2022/2 و E/CN.9/2022/3).

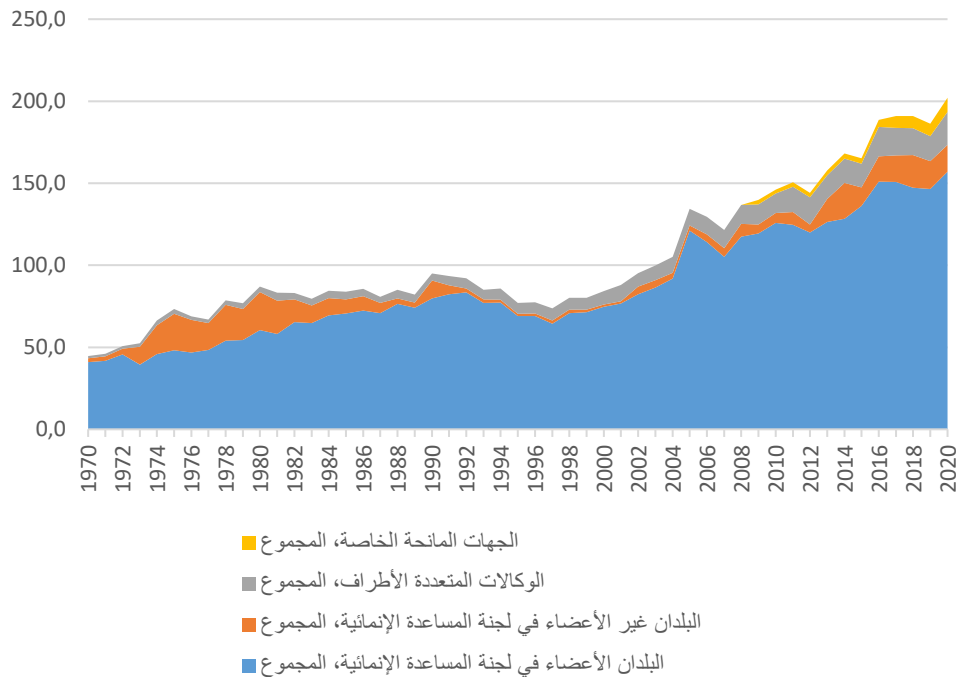
ثانياً - الاتجاهات الكلية السائدة في المساعدة الإنمائية الرسمية

5 - تظهر البيانات الأولية لعام 2020 أن المعونة الرسمية بلغت مستويات قياسية، حيث تجاوزت 200 بليون دولار. ويرجع هذا الارتفاع إلى حدوث زيادة ملحوظة في المعونة الرسمية المقدمة من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية) وكذلك من الوكالات المتعددة الأطراف. وفي المقابل، أبلغت البلدان المانحة التي ليست أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة للمنظمة عن قدر أقل من المعونة (البلدان المانحة غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية). ونقص صافي المدفوعات المقدمة من مخصصات المعونة الرسمية بنحو 5 بلايين دولار في الفترة ما بين عامي 2018 و 2019، غير أنه زاد بما لا يقل عن 15,8 بليون دولار في الفترة ما بين عامي 2019 و 2020. وتعزى هذه الزيادة في المعونة في معظمها إلى ارتفاع مخصصات المعونة المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية (+10,5 بلايين دولار)، ومن الوكالات المتعددة الأطراف (+4,9 بلايين دولار)، الذي عوّض عن انخفاض المعونة التي قدمتها البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية (-0,5 بليون دولار).

الشكل الأول

مدفوعات المعونة التي قدمتها الجهات المانحة الرسمية والخاصة إلى جميع البلدان، 1970-2020

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة)



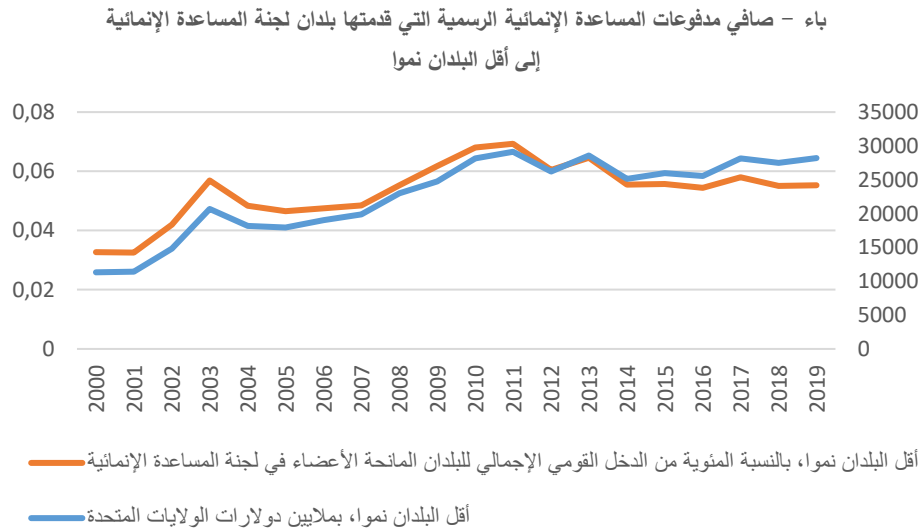
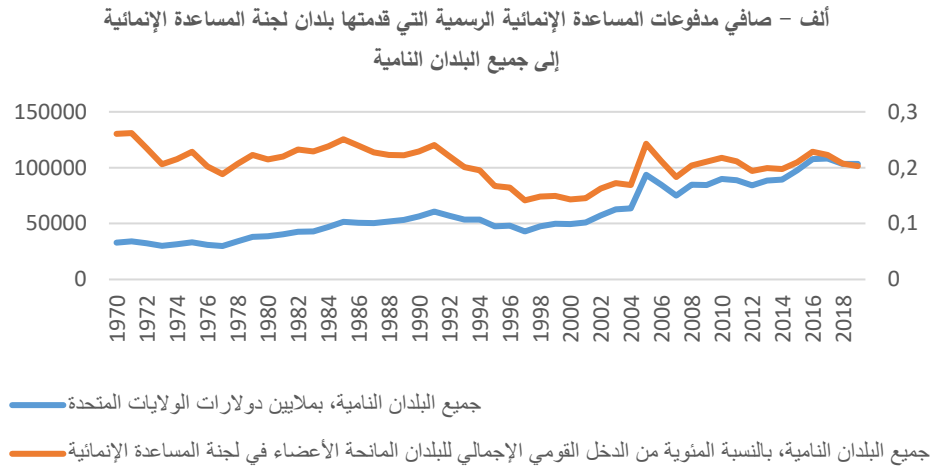
المصدر: تقديرات تستند إلى إحصاءات التنمية الدولية الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: الجدول 1 من الجداول الخاصة بلجنة المساعدة الإنمائية، المعنون "مجموع التدفقات حسب الجهة المانحة"، متاح على الرابط التالي: <https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=TABLE1>؛ والجدول 2a من جداول اللجنة، المعنون "مدفوعات المعونة (المساعدة الإنمائية الرسمية) المقدمة إلى البلدان والمناطق"، متاح على الرابط التالي: <https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=TABLE2A>.

6 - ولا تسمح بيانات المعونة المتاحة حتى الآن بتقييم الكيفية التي أثرت بها الجائحة على تدفقات المعونة. واستنادا إلى أدلة جزئية، من المحتمل أن تكون الجائحة قد سببت انخفاضا في إجمالي المعونة ومن المعقول أن تكون قد شجعت على حدوث تحول لصالح المعونة المخصصة للصحة. وسيتوقف التفسير أيضا على ما إذا كان توفير اللقاحات للبلدان النامية سيُصنّف باعتباره مساعدة إنمائية، وعلى كيفية تصنيفه في النظام الحالي، إن كان الأمر كذلك. وعلى أية حال، فسيُلازم أن يُقَيِّم أثر الجائحة على المعونة استنادا إلى مجموعة بيانات أكثر شمولاً على مدى السنوات القادمة.

الشكل الثاني

مدفوعات المعونة التي قدمتها الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، 1970-2019

(بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية وبملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: تقديرات تستند إلى قواعد البيانات الإلكترونية لإحصاءات التنمية الدولية الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. متاحة على الرابط التالي: <https://stats.oecd.org/Index.aspx?ThemeTreeID=3&lang=en>.

7 - غير أن ارتفاع مستوى المعونة لم يصب في مصلحة الجميع. فالمعونة المقدمة إلى أفقر البلدان لا تزال غير كافية، والبلدان المتقدمة النمو متأخرة عن بلوغ أهدافها المتعلقة بتقديم المعونة. ومن حيث القيمة المطلقة، زادت المعونة التي قدمتها البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى جميع البلدان النامية حتى عام 2016، ولكنها انخفضت منذ ذلك الحين. وفي عام 2019، شكلت المعونة نسبة 0,2 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، وكانت أقل بكثير من هدفها المعلن المتمثل في تقديم نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي (الشكل الثاني-ألف). وعلى سبيل المقارنة، كانت المعونة التي قدمتها البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً غير منتظمة حتى عام 2011، وظلت تتأرجح بشدة حول اتجاه ثابت منذ ذلك الحين. وفي عام 2019، بلغ مستوى هذه المعونة 0,05 في المائة فقط من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، أي أنها شكلت أقل من ثلث هدف المعونة المتمثل في تقديم نسبة تتراوح بين 0,15 و 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وتبين الأشكال الواردة في المرفقين الأول والثاني مخصصات المعونة التي قدمتها بلدان لجنة المساعدة الإنمائية فيما يتعلق بكلالهدفين.

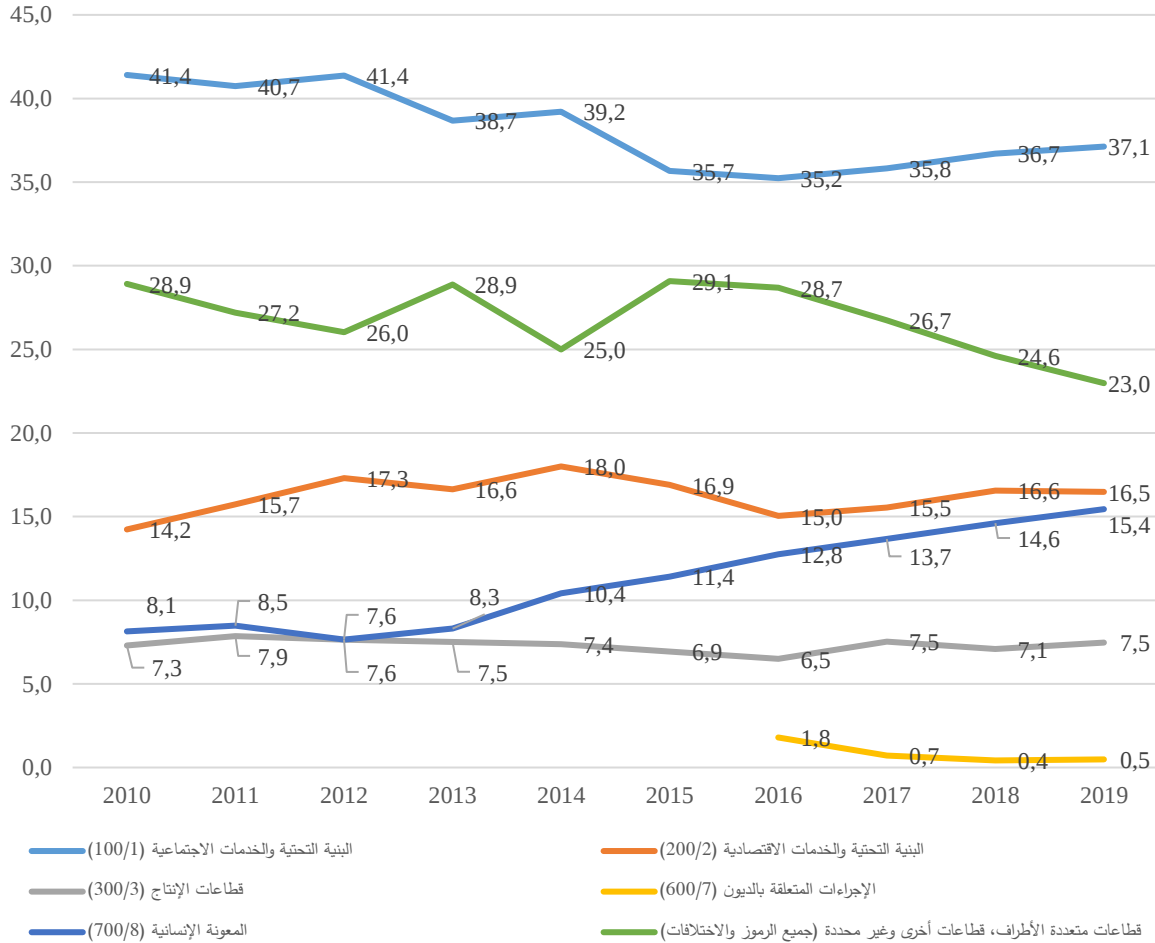
8 - وظلت حصة المعونة المخصصة للبنية التحتية والخدمات الاجتماعية من إجمالي المعونة الرسمية والخاصة هي الحصة الأكبر وزادت للعام الرابع على التوالي (انظر الشكل الثالث)، إلا أن مستواها في عام 2019 ظل أقل من مستواها في عام 2010 بـ 4 نقاط مئوية. وفي المقابل، كانت حصة المعونة المخصصة للبنية التحتية والخدمات الاقتصادية في عام 2019 أعلى بمقدار 2,3 نقطة مئوية من مستواها في عام 2010. غير أنها شكلت أقل من نصف حصة المعونة المخصصة للأغراض الاجتماعية في عام 2019.

9 - واستمرت حصة المعونة المخصصة للأغراض الإنسانية من إجمالي المعونة في الزيادة بوتيرة أسرع من حصة المعونة المخصصة للأغراض الإنمائية، حيث تضاعفت تقريباً بين عامي 2010 و 2019. وارتفعت حصة المعونة المخصصة للأغراض الإنسانية من إجمالي المعونة إلى مستوى يعادل تقريباً حصة المعونة الموجهة للتنمية الاقتصادية في عام 2019 ويزيد عن ضعف حصة المعونة المخصصة لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، التي هي قطاعات الإنتاج الرئيسية. وفي حين أن هناك أسباباً وجيهة لزيادة المعونة المخصصة للأغراض الإنسانية، فإن التحول في تخصيص المساعدة الإنمائية يطرح تحديات أمام تشجيع نمو اقتصادي أكبر يكون أكثر اطراداً وشمولاً للجميع. فالمعونة الإنسانية قائمة على رد الفعل إلى حد كبير، وبدون توفير المعونة من أجل تشجيع التنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود، ستستمر الأزمات الإنسانية في الحدوث. وتكتسي المعونة المخصصة للقطاعين الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك الموجهة لحماية البيئة والطاقة المتجددة، أهمية بالغة لتحقيق التنمية المستدامة. وهي أيضاً ستساعد على الحد من حالات الطوارئ وتعزيز القدرات المحلية على مواجهة حالات الطوارئ في المستقبل.

الشكل الثالث

مدفوعات المعونة التي قدمتها الجهات المانحة الرسمية والخاصة موزعة حسب القطاعات، 1970-2019

(النسبة المئوية من إجمالي المعونة)



المصدر: تقديرات تستند إلى قواعد البيانات الإلكترونية لإحصاءات التنمية الدولية الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

10 - وانخفضت حصة المعونة المخصصة لتخفيف عبء الدين وخفضه وإعادة جدولته من إجمالي المعونة (انظر الشكل الثالث) انخفاضاً ملحوظاً على مدى السنوات الأربع الماضية. ومع ذلك، فقد زاد الدين العام لبلدان كثيرة خلال الجائحة بدرجة كبيرة. وبدون نمو اقتصادي مطرد، يمكن قريباً أن تواجه بلدان كثيرة قريباً أعباء ديون لا يمكنها أن تتحملها. ووفقاً لبيانات مستقاة من صندوق النقد الدولي، فقد شهد عام 2020 أكبر زيادة في الدين تحدث خلال عام واحد منذ الحرب العالمية الثانية، حيث بلغ الدين العالمي 226 تريليون دولار. وشكل الدين العام نحو 40 في المائة من هذا المجموع⁽¹⁾. ووصل عبء الدين الذي تتحمله أفقر البلدان إلى مستوى لم يصل إليه منذ أوائل الألفية الثانية، عندما استعاد الكثير منها من جهود

(1) انظر: Vitor Gaspar, Paulo Medas and Roberto Perrelli (International Monetary Fund (IMF)), "Global debt reaches a record \$226 trillion", IMFBlog, 15 December 2021 <https://www.imf.org/external/datamapper/datasets/GDD>.

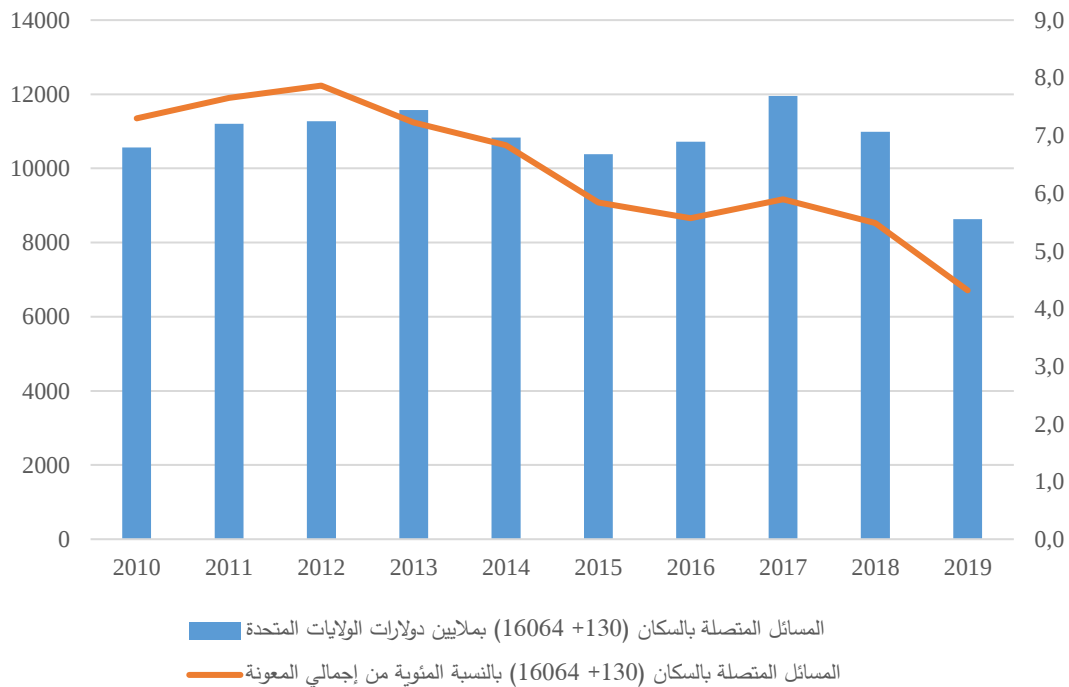
خاصة لتخفيف عبء الدين. ومن المرجح أن تزداد ضغوط الدين شدة في ظل توقعات بضعف النمو الاقتصادي وفي ظل ضغوط تدفع الأسعار وأسعار الفائدة إلى الارتفاع. وبالنظر إلى الحالة الراهنة، فمن المرجح أن تطالب أفقر البلدان قريبا باتخاذ إجراءات أكبر بشأن الدين، في حين ستتخذ أغنى البلدان تدابير ترمي إلى خفض مستويات الدين الخاصة بها. ومن المحتمل أن يسفر ذلك عن آثار سلبية على المساعدة الإنمائية في المستقبل وعلى الإنفاق العام بصفة أعم. ومن ثم، سيتحمل المستفيدون الرئيسيون من الإنفاق العام - وخاصة الشباب وكبار السن - عبئا غير متناسب نتيجة لهذه التسويات.

ثالثا - المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أجل العناصر المحددة التكاليف في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

الشكل الرابع

مدفوعات المعونة التي قدمتها الجهات المانحة الرسمية والخاصة من أجل المسائل المتصلة بالسكان، 2010-2019

(النسبة المئوية من إجمالي المعونة)



المصدر: تقديرات تستند إلى قواعد البيانات الإلكترونية لإحصاءات التنمية الدولية الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

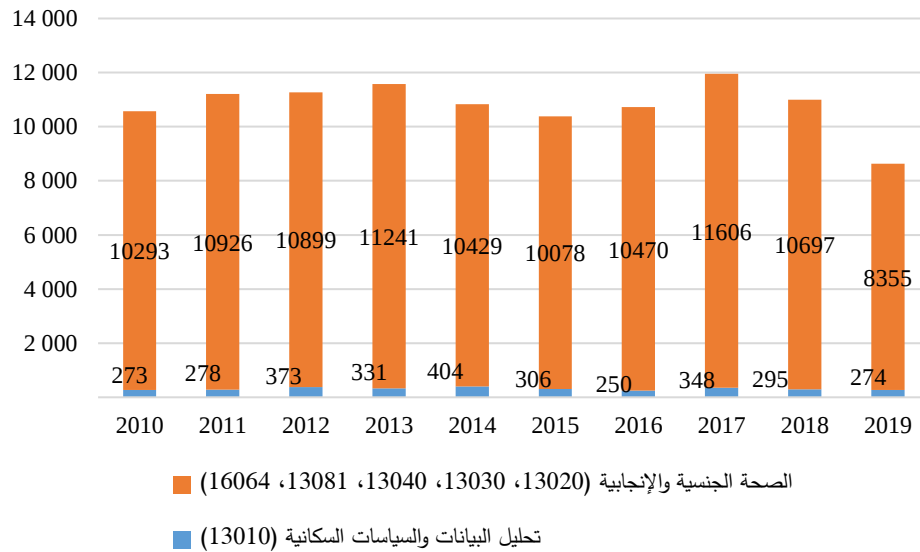
11 - جاءت الزيادة في المعونة المقدمة من جهات رسمية وخاصة بين عامي 2019 و 2020 بعد انخفاض في المعونة بين عامي 2018 و 2019. ولا تتوافر تدفقات المعونة المصنفة إلا للفترة الأخيرة، التي ينصب عليها تركيز الفروع أدناه. وكان الانخفاض في المعونة الرسمية والخاصة المخصصة للمسائل المتعلقة بالسكان بين عامي 2018 و 2019 متسقا مع الاتجاه الإجمالي خلال تلك الفترة. غير أن الانخفاض في المعونة المخصصة لهذه المسائل سار بوتيرة أسرع من الانخفاض العام في المعونة خلال

هذه الفترة، مما أدى إلى انخفاض حصة المعونة المخصصة للمساائل المتصلة بالسكان. ويبين الشكل الرابع أن المعونة المخصصة للمساائل المتصلة بالسكان نقصت بما مجموعه 2,4 بليون دولار، بما يمثل انخفاضاً نسبته 0,4 في المائة في إجمالي مخصصات المعونة الرسمية والخاصة، وأكبر انخفاض يحدث على أساس سنوي في العقد الماضي.

الشكل الخامس

مدفوعات المعونة التي قدمتها الجهات المانحة الرسمية والخاصة من أجل تحليل البيانات والسياسات السكانية، وكذلك من أجل الصحة الجنسية والإنجابية، 2010-2019

(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة)



المصدر: تقديرات تستند إلى قواعد البيانات الإلكترونية لإحصاءات التنمية الدولية الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

12 - ويعطي هذا الانخفاض المزيد من الأسباب للقلق. وبما أن كوفيد-19 قد وجه ضربة هزت خط الأساس الخاص بالعديد من الأهداف المحددة في برنامج العمل، فقد تصاعدت الاحتياجات من الموارد.

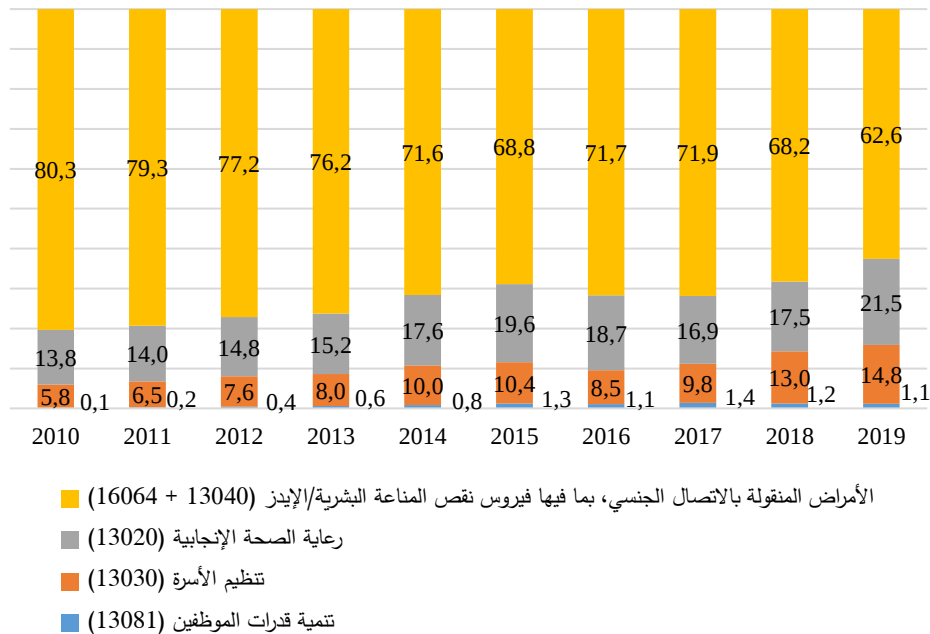
13 - ويعكس توزيع مدفوعات المعونة الرسمية والخاصة المقدمة للمساائل المتصلة بالسكان حسب المجال الرئيسي - الصحة الجنسية والإنجابية، وتحليل البيانات والسياسات السكانية - الاتجاهات الكلية في المعونة (انظر الشكل الخامس). وشكلت المعونة المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية حوالي 97 في المائة من المجموع في عام 2019، بينما خصصت نسبة الـ 3 في المائة المتبقية لتحليل البيانات والسياسات السكانية. وتبعاً لذلك، ارتبط الانخفاض العام في المعونة المخصصة للمساائل المتصلة بالسكان في معظمه بانخفاض المعونة المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية. وفي الفترة بين عامي 2018 و 2019، انخفضت المعونة المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية من 10,7 بلايين دولار إلى 8,4 بلايين دولار، بانخفاض قدره 2,4 بليون دولار، أو 21 في المائة، عن العام السابق - وهو أكبر انخفاض في المعونة المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية في العقد الماضي. وفي الفترة بين عامي 2018 و 2019، انخفضت المعونة المخصصة لتحليل البيانات والسياسات السكانية من 295 مليون دولار إلى 274 مليون دولار.

14 - وفي عام 2019، قُدِّرَت الموارد اللازمة لتحقيق أولويات أخرى، منها إنهاء وفيات الأمهات التي يمكن تفاديها وضمان وصول الجميع إلى خدمات تنظيم الأسرة والقضاء على العنف ضد المرأة، بمبلغ 264 بليون دولار للفترة 2020-2030. ومن المتوقع تمويل نحو 42 بليون دولار من هذه المبلغ من خلال المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة، على أن يغطي مبلغ المتبقي البالغ 222 بليون دولار من مجموعة متنوعة من المصادر الخارجية والوطنية من القطاعين العام والخاص، بما يشمل النفقات من الأموال الخاصة (انظر E/CN.9/2021/4). والحاجة الكبيرة إلى موارد إضافية، من ناحية، وانخفاض المعونة المقدمة من أجل الصحة الجنسية والإنجابية، من الناحية الأخرى، يعدان من الأسباب الرئيسية التي تبعث على القلق. وكما هو مبين في التقرير البرنامجي للأمين العام إلى اللجنة في عام 2022، فإن إنهاء التمييز الجنساني والاستثمار في رأس المال البشري، بما يشمل الصحة الجنسية والإنجابية، لهما أهمية بالغة للتنمية رأس المال البشري ولتحقيق تنمية اقتصادية أكثر اطرادا وشمولا للجميع (انظر E/CN.9/2022/3). وتبعت الالتزامات التي قطعتها الجهات المانحة الرسمية والخاصة في مؤتمر قمة نيروبي بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في عام 2019⁽²⁾، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي، على الأمل في أن الدعم المخصص للمسائل المتصلة بالسكان سيسير في اتجاه معاكس لاتجاه التراجع الذي سار فيه.

الشكل السادس

مدفوعات المعونة التي قدمتها الجهات المانحة الرسمية والخاصة موزعة حسب الفئات الفرعية لمجال الصحة الجنسية والإنجابية، 2010-2019

(حصة المعونة المقدمة من أجل الصحة الجنسية والإنجابية من إجمالي المعونة بالنسبة المئوية)



المصدر: تقديرات تستند إلى قواعد البيانات الإلكترونية لإحصاءات التنمية الدولية الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(2) للاطلاع على قائمة بالالتزامات، انظر: <https://www.nairobisummiticpd.org/commitments>.

15 - ويعزى انخفاض المعونة المقدمة من جهات رسمية وخاصة من أجل الصحة الجنسية والإنجابية أساساً إلى انخفاض في الفئة الفرعية الأكبر، وهي المعونة المخصصة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك المخصصة لمكافحة أنواع أخرى من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. فقد انخفضت حصة هذه المعونة من 71,9 في المائة من الإجمالي في عام 2017 إلى 68,2 في المائة في عام 2018 و 62,8 في المائة في عام 2019، الذي هو آخر عام تتوفر عنه بيانات. وعلى العكس من ذلك، صاحب الانخفاض في هذه الفئة الفرعية زيادة متناسبة معها في المعونة المخصصة للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة خلال السنوات الأخيرة. وكانت حصة المعونة المخصصة لتنمية قدرات الموظفين منخفضة في بادئ الأمر ثم انخفضت أكثر. غير أن بعض هذه التحولات في الفئات الفرعية للمعونة المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية قد تعزى إلى إعادة تصنيف المعونة لأنه، على سبيل المثال، من الصعب عملياً فصل المعونة المخصصة لمكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي عن المعونة المخصصة للصحة الإنجابية والمعونة المخصصة لتنظيم الأسرة. فتحسين إمكانية الحصول على الرفالات يمكن أن يخدم الأغراض الثلاثة كلها، على سبيل المثال.

16 - ويزداد حجم الانخفاض في المعونة الرسمية والخاصة المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية عند تحويل هذه المعونة إلى دولارات تُقدّم سنوياً لكل امرأة في سن الإنجاب في العالم النامي. ويرجع ذلك إلى أنه مع انخفاض القيمة المطلقة للمعونة المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية، ازداد عدد النساء اللاتي يصلن إلى سن الإنجاب في العالم النامي. وفي الفترة بين عامي 2010 و 2019، انخفضت المعونة الرسمية والخاصة المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية لكل امرأة في سن الإنجاب في العالم النامي من 6,87 دولارات إلى 5,13 دولارات سنوياً. وكما يبين الجدول 1، فإن الانخفاض في هذا الشكل من أشكال المعونة على مدى العقد حدث في المقام الأول نتيجة لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والجهات المانحة المتعددة الأطراف؛ أما البلدان غير الأعضاء في اللجنة فهي لا تقدم سوى معونة قليلة نسبياً من أجل الصحة الجنسية والإنجابية عموماً. وقابل الانخفاض في المعونة التي قدمتها الجهات المانحة الرسمية جزئياً زيادة في المعونة التي قدمتها الجهات المانحة الخاصة. وكانت مؤسسة بيل وميليندا غيتس أكبر جهة مانحة خاصة بفارق كبير عن غيرها من الجهات فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالسكان، ولا سيما الصحة الجنسية والإنجابية.

الجدول 1

مدفوعات المعونة التي قدمتها الجهات المانحة الرسمية والخاصة من أجل الصحة الجنسية والإنجابية لكل امرأة في سن الإنجاب في العالم النامي في الأعوام 2010 و 2018 و 2019

(بدولارات الولايات المتحدة لكل امرأة)

المنح كمكافئ للمنع			مدفوعات المعونة			
2019	2018	2010	2019	2018	2010	
-	-	-	5,13	6,62	6,87	الجهات المانحة الرسمية والخاصة
3,70	5,08	-	4,65	6,09	6,58	الجهات المانحة الرسمية
3,70	5,07	-	3,73	5,10	5,06	البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية
0,00	0,00	-	0,00	0,00	0,00	البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية
0,01	0,01	-	0,92	0,99	1,53	الوكالات المتعددة الأطراف
-	-	-	0,48	0,52	0,28	الجهات المانحة الخاصة
-	-	-	0,37	0,39	0,28	مؤسسة بيل وميليندا غيتس
-	-	-	0,11	0,13	0,00	الجهات المانحة الخاصة الأخرى

المصدر: تقديرات تستند إلى قاعدة البيانات الإلكترونية لإحصاءات التنمية الدولية الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

17 - ويزداد حجم انخفاض المعونة أكثر إذا لم تُوضع في الحساب إلا المعونة التي بها عنصر منح أدنى⁽³⁾. وفي الوقت الحاضر، لا تنشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعونة من هذا النوع إلا تلك التي تقدمها الجهات المانحة الرسمية. ويبين الجدول 1 أن المعونة التي قدمتها بلدان لجنة المساعدة الإنمائية من أجل الصحة الجنسية والإنجابية لكل امرأة في سن الإنجاب في العالم النامي انخفضت من 5,07 دولارات إلى 3,70 دولارات سنوياً في الفترة بين عامي 2018 و 2019. ويمثل ذلك انخفاضاً قدره 1,37 دولار، أو 27 في المائة من الإجمالي، في عام واحد.

رابعاً - المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أجل التنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع

18 - تؤثر التغيرات الديمغرافية، بما فيها النمو السكاني وشيخوخة السكان وتناقص السكان وكذلك انخفاض الخصوبة وارتفاع متوسط العمر المتوقع وتسارع وتيرة الهجرة، على المجتمعات والاقتصادات. وهي تحدد معالم التقدم نحو تحقيق أهداف إنمائية عديدة، هي: الحد من الفقر وعدم المساواة والبطالة؛ وتوفير الأمن الغذائي والسكن والحماية الاجتماعية؛ وإتاحة حصول الجميع على الرعاية الصحية والتعليم؛ وكفاية البنية التحتية؛ وتشجيع النمو الاقتصادي؛ وحماية البيئة، من بين أمور أخرى. ولذلك، فإن الجهود الرامية

⁽³⁾ للاطلاع على شرح للمنهجية، انظر: Simon Scott, "The grant element method of measuring the concessionality of loans and debt relief", working paper No. 339 (Paris, Organisation for Economic Co-operation and Development, 2017).

إلى ضمان إحراز تقدم نحو تحقيق العديد من تلك الأهداف قد ركزت بشكل متزايد على أخذ التغيير الديمغرافي في الاعتبار والتخطيط له.

19 - ويتناول تقريران آخران من تقارير الدورة الخامسة والخمسين للجنة السكان والتنمية أوجه الترابط بين السكان والتنمية المستدامة بمزيد من التفصيل (انظر E/CN.9/2022/2 و E/CN.9/2022/3). وتؤكد محتويات التقريرين أن البلدان التي تمر بمرحلة مبكرة من التحول الديمغرافي يمكنها أن تحقق أول عائد ديمغرافي عندما يتزايد عدد السكان الذين هم في سن العمل، وأن البلدان التي تمر بمرحلة لاحقة من التحول الديمغرافي قد تكون قادرة على تحقيق ثاني عائد ديمغرافي حتى مع بدء تقلص عدد السكان الذين هم في سن العمل بسبب شيخوخة السكان. بيد أن تحقيق أي من العائدين الديمغرافيين ليس عملية تحدث تلقائياً. فكل العائدين يعتمدان على الاستثمار في رأس المال البشري على مدار دورة الحياة. وبالإضافة إلى ذلك، فالعائد الأول يستلزم تمكين العدد المتزايد من السكان في سن العمل من الحصول على عمل منتج ومجز، والعائد الثاني يتطلب مقابلة التناقص في السكان الذين هم في سن العمل بزيادة رأس المال لكل عامل وارتفاع إنتاجية العمالة، وربما بتزايد الهجرة. ولذلك، فالاستثمار في رأس المال المادي، ولا سيما الآلات والبنية التحتية، يشكل مكملاً أساسياً للاستثمار في رأس المال البشري.

20 - ويبين الجدول 2 مخصصات المعونة الموجهة للمجالات التي لها آثار مباشرة على النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع، ولا سيما تعزيز رأس المال البشري (التعليم والصحة)؛ وتأسيس اقتصادات أكثر شمولاً للجميع (إيجاد فرص العمل وتوفير الحماية الاجتماعية)؛ وتشجيع الاقتصادات الأكثر اخضراراً (حماية البيئة والطاقة المتجددة). ويكمل هذا التحليل الجدول 3 الذي يبين مخصصات المعونة الموجهة للمجالات التي لها أهمية أساسية في توفير بيئة تمكينية للنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع، ولا سيما تعزيز قدرات الإنتاج والإمداد (البنية التحتية والإنتاج والخدمات)؛ وتعزيز قدرات الحوكمة (الإدارة العامة والمؤسسات وتدابير مكافحة الفساد).

الجدول 2

مدفوعات المعونة من الجهات المانحة الرسمية والخاصة من أجل تنمية رأس المال البشري، وكذلك من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والأخضر والشامل للجميع، 2010-2012 و 2017-2019

القيمة (بملايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة)	الحصة (بالنسبة المئوية لجميع القطاعات)	التغير (بالنقاط المئوية)
2010-2012	2010-2012	2010-2012
2017-2019	2017-2019	2017-2019
144 878	100,0	0,0
201 090	100,0	0,0
28 594	19,7	19,4
12 320	8,5	7,7
3 395	2,3	2,0
1 126	0,8	0,9
4 281	3,0	2,9
5 793		
1 886		
4 055		
38 980		

جميع القطاعات (1000)

ألف - رأس المال البشري

رأس المال البشري

التعليم

التعليم الأساسي (112)

التعليم الثانوي (113)

التعليم فوق الثانوي (114، 43082)

التغير (بالنقاط المئوية)	الحصة (بالنسبة المئوية لجميع القطاعات)		القيمة (بملايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة)		
	2019-2017	2012-2010	2019-2017	2012-2010	
2012-2010					
2019-2017 و					
0,5-	1,9	2,4	3 786	3 519	بنود أخرى (110، 43081)
0,4	11,7	11,2	23 460	16 273	الصحة وإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي
0,8	8,0	7,1	16 029	10 324	الصحة (120)
0,4-	3,7	4,1	7 430	5 950	إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي (140)
باء - اقتصادات أكثر اخضراراً وشمولاً للجميع					
0,5-	6,7	7,2	13 430	10 447	اقتصادات أكثر اخضراراً وشمولاً للجميع
0,1-	2,4	2,5	4 833	3 610	بناء اقتصادات أكثر شمولاً للجميع
0,2	0,5	0,3	980	482	العمالة
0,1	0,4	0,3	852	482	إيجاد فرص العمل (16020)
0,0	0,0	0,0	98	0	حقوق العمل (16070)
0,0	0,0	0,0	29	0	الحوار الاجتماعي (16080)
0,2-	1,9	2,2	3 854	3 128	الحماية الاجتماعية
0,5-	1,5	2,0	3 023	2 910	الحماية الاجتماعية، بنود متنوعة (16010)، (16050)
0,2	0,3	0,2	625	218	السكن (16030، 16040)
0,1	0,1	0,0	205	0	الأمن الغذائي (11250، 43071، 43072، 43073)
0,4-	4,3	4,7	8 597	6 837	بناء اقتصادات أكثر اخضراراً
0,7-	2,4	3,1	4 875	4 548	الحماية العامة للبيئة (1. IV. 410)
0,3	1,9	1,6	3 723	2 289	توليد الطاقة، المصادر المتجددة (232: II.3.b.)

المصدر: تقديرات تستند إلى قواعد البيانات الإلكترونية لإحصاءات التنمية الدولية الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

21 - ويبين الفرع ألف من الجدول 2 أنه لئن كانت حصة المعونة الرسمية والخاصة المخصصة للتنمية رأس المال البشري من إجمالي مخصصات المعونة قد انخفضت بالنسبة لبعض البنود، فإن القيمة المطلقة للمعونة المخصصة للتنمية رأس المال البشري قد زادت بشكل كلي لكل بند في الجدول بين الفترتين 2010-2012 و 2017-2019. وخلال تلك الفترة، زادت المعونة المخصصة للتنمية رأس المال البشري بنحو 10 بلايين دولار، ويعزى نحو 70 في المائة من هذه الزيادة إلى ارتفاع مخصصات المعونة المخصصة للصحة. وفي مجال الصحة، سُجِّلَت زيادة في المعونة، لا سيما فيما يتعلق بالخدمات الصحية الأساسية والمياه والصرف الصحي. وفيما يتعلق بالتعليم، زادت المعونة وخصوصاً تلك المخصصة للتعليم الأساسي والتعليم فوق الثانوي، وزادت بقدر أقل تلك المعونة المخصصة للتعليم الثانوي، على مدى الفترة نفسها.

الجدول 3

مدفوعات المعونة التي قدمتها الجهات المانحة الرسمية والخاصة من أجل تنمية قدرات الإنتاج والإمداد، وكذلك قدرات الحوكمة، 2010-2012 و 2017-2019

التغير (بالنقاط المئوية)	الحصة (بالنسبة المئوية لجميع القطاعات)	القيمة (بملايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة)		
2012-2010 2019-2017 و	2019-2017	2012-2010	2019-2017	2012-2010
0,0	100,0	100,0	201 090	144 878
جميع القطاعات (1000)				
ألف - قدرات الإنتاج والإمداد				
0,2	23,6	23,3	47 370	33 829
0,1	12,6	12,4	25 260	17 985
البنية التحتية (2010، 2020، 2030)				
القطاعات الأولية والثانوية والثالثية (310 و 320 و 332)				
0,1	11,0	10,9	22 110	15 844
0,2-	4,9	5,1	9 775	7 399
0,1-	1,5	1,7	3 116	2 432
0,0	0,1	0,1	214	154
السياحة (332)				
الأنظمة والخدمات التجارية والمصرفية والمالية (240، 250، 331)				
0,4	4,5	4,0	9 005	5 860
باء - قدرات الحوكمة				
1,8-	12,8	14,7	25 759	21 229
قدرات الحوكمة				
0,7-	6,1	6,8	12 324	9 902
الإدارة العامة والتنظيم (510، 15110، 15111، 15114، 15142، 15125، 16062)				
0,5-	4,1	4,6	8 180	6 614
الاقتصاد الكلي والمالية العامة (510، 15111، 15114، 15142، 15125)				
0,2-	2,0	2,2	3 928	3 136
القطاع العام والإدارة (15110)				
0,0	0,1	0,1	215	152
بناء القدرات الإحصائية (16062)				
0,2-	2,3	2,5	4 660	3 602
اللامركزية والتنمية العمرانية (15112، 43030، 43040، 43050)				
0,1	3,0	3,0	6 078	4 275
الديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان (15170، 15180، 15190، 15130، 15113، 16063)				
1,0-	1,3	2,4	2 697	3 450
القانون وإنفاذ القانون (15130، 15113، 16063)				

المصدر: تقديرات تستند إلى قواعد البيانات الإلكترونية لإحصاءات التنمية الدولية الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

22 - وبينما شددت الأهداف الإنمائية للألفية على تعميم التعليم الابتدائي، فإن أهداف التنمية المستدامة تركز على التعليم الثانوي بالقدر نفسه. ومن ثم، فمن الضروري بمكان، حتى مع زيادة المعونة المخصصة للتعليم الثانوي، ألا تتخفف المعونة المخصصة للتعليم الابتدائي بدورها. وفي المقابل، ستستمر زيادة عدد

الأطفال الذين هم في سن الدراسة الابتدائية في أفقر البلدان على وجه الخصوص، وأي تخفيض في المعونة المخصصة للتعليم الابتدائي سيهدد التقدم الذي أحرزته البلدان نحو تعميم التعليم الابتدائي.

23 - ويبين توزيع أكثر تفصيلاً للمعونة المقدمة من أجل التعليم، لا ينعكس في الجدول أعلاه، أن مخصصات المعونة الموجهة لجميع أنواع التعليم التقني والمهني زادت بنسبة 64 في المائة، أو 0,8 بليون دولار، بين الفترتين 2010-2012 و 2017-2019. ويعتبر هذا النوع من التعليم ذا أهمية خاصة للانتقال من المدرسة إلى العمل. وعلاوة على ذلك، زادت مخصصات المعونة الموجهة لتعليم الكبار، وكذلك مخصصات المعونة الموجهة للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. فقد ارتفعت الأولى بنسبة 57 في المائة، لتصل إلى 0,4 بليون دولار خلال الفترة 2017-2019، في المتوسط، في حين ارتفعت الثانية بنسبة 56 في المائة، لتصل إلى 0,2 بليون دولار سنوياً في المتوسط خلال الفترة نفسها.

24 - ووجهت مخصصات المعونة المقدمة من أجل الصحة والمياه والصرف الصحي في معظمها إلى الخدمات الصحية الأساسية والمياه والصرف الصحي. ولئن كانت الأمراض السارية لا تزال تمثل إلى حد بعيد السبب الرئيسي للوفاة في أفقر البلدان، فإن تحدي الأمراض غير السارية أخذ في التزايد في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، ففي حين أن المعونة ضرورية لمكافحة الأمراض السارية، فمن الضروري أيضاً زيادة المعونة المقدمة من أجل مكافحة الأمراض غير السارية. وبصفة عامة، تحتاج النظم الصحية على وجه الاستعجال إلى استثمارات، فيما يتعلق ببند منها القوة العاملة في قطاع الصحة ونظم معلومات الصحة. وبدون هذه الاستثمارات، لا يمكن تلبية الاحتياجات الأساسية في مجال صحة الأم والطفل، ولن يتسنى التكيف مع الظروف الصحية المتغيرة التي تسفر عنها أنماط الحياة التي يقل فيها النشاط البدني، وعالم العمل الآخذ في التغير، وتغير المناخ.

25 - وفي حين أن الاستثمار في رأس المال البشري شرط ضروري للنمو الاقتصادي، فهو ليس كافياً. فما إذا كان بإمكان الناس أن يستفيدوا من رأس مالهم البشري أم لا يتوقف على توافر البيئة التمكينية. ويجب أن تُقوّم البيئة التمكينية بالمعنى الأوسع، وهي تشمل السلام، والحوكمة الرشيدة، ومناخ الاستثمار الجيد، والقطاع الخاص الدينامي، وفرص العمل، وتدابير الحماية الاجتماعية، والسياسات الاقتصادية الموجهة نحو النمو والعمالة، من بين أمور أخرى. فالقدرة على إيجاد فرص عمل لائقة لها أهمية قصوى من أجل الإفلات من براثن الفقر وتقاسم ثمار التنمية الاقتصادية بطريقة مستدامة. وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية له أهميته حتى لا يعود الناس إلى براثن الفقر إن فقدوا وظائفهم. غير أن المعونة الرسمية والخاصة الموجهة نحو تحقيق نمو أكثر اخضراراً وشمولاً للجميع لا تزال صغيرة مقارنة بالمعونة الموجهة نحو تنمية رأس المال البشري. ففي حين أن الأولى بلغت 13 بليون دولار في المتوسط خلال الفترة 2017-2019، كانت الثانية أعلى منها بثلاث مرات، بمتوسط 39 بليون دولار.

26 - ويبين توزيع المعونة المقدمة من أجل تحقيق نمو اقتصادي شامل للجميع أن خمسها تقريباً أُنفق على الجهود الرامية إلى إيجاد فرص عمل، بما يشمل حقوق العمل والحوار الاجتماعي، وأن أربعة أخماسها أُنفقت على مختلف تدابير الحماية الاجتماعية. ومن ضمن هذه التدابير، أُنفق على الجهود الرامية إلى توفير السكن نحو 0,6 بليون دولار، وأُنفق على التدابير الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي ما يقرب من 0,2 بليون دولار في المتوسط. وهذا غير كاف، ولا سيما في سياق النمو السكاني وشيخوخة السكان والتوسع الحضري. وفي أفقر البلدان، لا تملك الغالبية العظمى من القوى العاملة عملاً لائقاً بدخول لائق، وبدون تعزيز الجهود المكرسة لإيجاد فرص عمل وتوفير الحماية الاجتماعية، يظل الحد من الفقر وعدم المساواة هدفين بعيدي

المنال. وكثيرون ممن لا يستطيعون الحصول على عمل لائق سيهاجرون من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أو يبحثون عن فرص أفضل في الخارج.

27 - وكذلك، فمخصصات المعونة التي تقدمها الجهات المانحة الرسمية والخاصة من أجل حماية البيئة وتوليد الطاقة المتجددة غير كافية. وعلى مدى العقد الماضي، لم تزد المعونة المخصصة لحماية البيئة إلا بالكاد، وفي الحالات التي زادت فيها، لا تزال المعونة الموجهة نحو توليد الطاقة المتجددة صغيرة. غير أن كلا النوعين من التدخلات له أهمية حاسمة حتى يتسنى للبلدان أن تسهم في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وإبطاء وتيرة تدمير البيئة، وفقدان التنوع البيولوجي.

28 - ويجب النظر إلى الجهود الرامية إلى تعزيز اقتصادات أكثر اخضراراً وشمولاً للجميع في سياق الجهود الأوسع نطاقاً الرامية إلى تعزيز قدرات الإنتاج والإمداد، وكذلك الجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة. ويبين الفرع ألف، الجدول 3، مخصصات المعونة الموجهة لتعزيز قدرات الإنتاج والإمداد، التي تشمل مخصصات المعونة الموجهة للبنية التحتية وللقطاعات الاقتصادية الأولية والثانوية والثالثية، وكذلك الموجهة للبيئة التنظيمية وخدمات دعم الأعمال التجارية بصفة أعم. ويركز الفرع باء على مخصصات المعونة الموجهة لتعزيز قدرات الحوكمة، بما في ذلك الإدارة العامة، والحوكمة الإقليمية، والعمليات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك الموجهة للنظام العام.

29 - وزادت المعونة الموجهة لتطوير البنية التحتية بمقدار 7,3 بلايين دولار بين عامي 2010 (12 بليون دولار) و 2017 (19 بليون دولار)، ليصل إجمالي حجم المعونة إلى 25,3 بليون دولار سنوياً خلال فترة السنوات الثماني. وقد قُسمَت المعونة المخصصة لتطوير البنية التحتية بالتساوي تقريباً بين النقل والتخزين من ناحية، والطاقة من الناحية الأخرى، وحُصِصت موارد قليلة نسبياً لتطوير خدمات الاتصالات. ويعد تخصيص حصة كبيرة نسبياً من المعونة من أجل البنية التحتية لتطوير الطاقة أمراً إيجابياً، لأن فقر الطاقة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر النقدي، ولكن تخصيص معظم هذه المعونة لمصادر الطاقة غير المتجددة يقوض الاستدامة⁽⁴⁾. وتعزى الحصة الضئيلة نسبياً من المعونة الموجهة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، جزئياً على الأقل، إلى التكلفة المنخفضة نسبياً لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقارنة بشبكات النقل وشبكات الكهرباء الرئيسية. بيد أن سد الفجوة الرقمية فيما بين البلدان وفي داخلها له أهمية بالغة لتحقيق التنمية المطردة والمستدامة. ومع استفادة البلدان والمناطق المتقدمة من الرقمنة، هناك خطر حقيقي يتمثل في أن البلدان والمناطق الأخرى التي لا تزال تطور الاتصال بالإنترنت ستتخلف عن الركب بسرعة. وعلاوة على ذلك، فإن الخبرة المكتسبة من جائحة كوفيد-19 أبرزت مواطن الضعف في البلدان التي لديها إمكانية محدودة للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

30 - وزادت المعونة الموجهة إلى القطاعات الإنتاجية والخدمية بمقدار 3,8 بلايين دولار بين الفترتين 2010-2012 و 2017-2019 وبلغت 15 بليون دولار سنوياً خلال الفترة 2017-2019، في المتوسط.

⁽⁴⁾ وعلى الرغم من ارتفاع مخصصات المعونة الموجهة لتوليد الطاقة، تشير التقديرات إلى أن جائحة كوفيد-19 زادت من عدد الأشخاص الذين ليس لديهم إمكانية الحصول على الطاقة. وتشتد الحالة بشكل خاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يفقر أربعة من كل خمسة أشخاص إلى إمكانية الحصول على الطاقة في منازلهم. انظر: Laura Cozzi and others, "The pandemic continues to slow progress towards universal energy access", IEA Commentary, 24 September 2021. متاح على الرابط التالي: www.iea.org/commentaries/the-pandemic-continues-to-slow-progress-towards-universal-energy-access.

وُخَصِّصَت الحصة الأكبر من هذه المعونة لدعم تنمية القطاعات الأولية - أي الزراعة والحراجة وصيد الأسماك - ولكن المعونة الموجهة للقطاعات الأولية ظلت منخفضة جداً عموماً، على النحو المفصل في التقرير السابق المقدم إلى اللجنة (E/CN.9/2021/4). وبلغت المعونة المقدمة للقطاع الأولي بشكل كلي 9,8 بلايين دولار فقط خلال الفترة 2017-2019، مقارنة بمبلغ 9,0 بلايين دولار الذي خُصِّص في صورة معونة لمساعدة البلدان على وضع إطار تنظيمي للتجارة والتمويل.

31 - وُخَصِّصَ نحو 12,8 في المائة من إجمالي المعونة لبناء قدرات الحوكمة خلال الفترة 2017-2019، وُخَصِّصَ ما يقرب من نصف تلك المعونة، 6,1 في المائة، لتعزيز القطاع العام. غير أن توزيع نسبة الـ 6,1 في المائة هذه لم يكن متساوياً. فقد خُصِّصَ نحو الثلثين لتعزيز القدرات في مجال الاقتصاد الكلي والمالية، وُخَصِّصَ الثلث لتعزيز الإدارة العامة بشكل أعم. وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في المعونة المخصصة لتطوير القدرات الإحصائية بين الفترتين 2010-2012 و 2017-2019، إلا أن القليل جداً من المعونة وصل بالفعل إلى تلك الفئة الفرعية. ففي الفترة 2017-2019، بلغ متوسط المدفوعات السنوية للمعونة المخصصة لتطوير القدرات الإحصائية 0,2 بليون دولار فقط.

32 - وبين الفترتين 2010-2012 و 2017-2019، زادت المعونة الموجهة لتعزيز العمليات الديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان من 4,3 بلايين دولار إلى 6,1 بلايين دولار، وزادت المعونة الموجهة للتنمية الريفية والحضرية والحوكمة الإقليمية من 3,6 بلايين دولار إلى 4,7 بلايين دولار. وفي المقابل، انخفضت المعونة الموجهة لتعزيز النظم القانونية وأجهزة إنفاذ القانون من 3,1 بلايين دولار إلى 2,4 بليون دولار في الوقت نفسه. غير أن النظم القانونية وأجهزة إنفاذ القانون القوية تشكل جانباً أساسياً من جوانب البيئة المؤاتية للشفافية والمساءلة وتشجيع الاستثمار الخاص.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

الاتجاهات الملحوظة في المساعدة الإنمائية الرسمية

33 - في الفترة ما بين عامي 2019 و 2020، زادت المعونة الرسمية، لا سيما بسبب تعزيز جهود المعونة التي تبذلها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث تجاوزت 200 بليون دولار في عام 2020.

34 - ولم تُفد الزيادة في المعونة جميع من يحتاج إليها. ولم تحقق بلدان لجنة المساعدة الإنمائية كلها، باستثناء بلدين، الهدف المتمثل في تخصيص 0,7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية (انظر المرفق الأول)، ولم تحقق بلدان لجنة المساعدة الإنمائية كلها، باستثناء ثلاثة بلدان، الهدف المتمثل في تخصيص ما بين 0,15 و 0,20 في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمعونة لأقل البلدان نمواً (انظر المرفق الثاني). وقد شهدت المعونة المقدمة لأقل البلدان نمواً تقلبات سنوية كبيرة، وكان خط الاتجاه ثابتاً على مدى العقد الماضي.

35 - وتشير أدلة مختارة إلى أن عدة بلدان مانحة هامة قد خفضت المساعدة الإنمائية أكثر، استجابةً لكوفيد-19. ومن المرجح أن تكون المساعدة الإنمائية العامة قد تراجعت بسبب هذه الجائحة، وأن حصة أكبر من المساعدة الإنمائية قد خُصِّصَت لدعم الصحة. غير أن الكثير يتوقف على ما إذا كان توفير

اللقاءات للبلدان النامية بدون تكلفة أو بأسعار مدعومة سيُصنّف على أنه مساعدة إنمائية رسمية و/أو خاصة، وعلى الكيفية التي سيُصنّف بها.

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أجل المسائل المتصلة بالسكان

36 - يُظهر التوزيع القطاعي للمعونة انخفاضاً في المعونة فيما يخص المسائل المتصلة بالسكان. وقد أثر انخفاض المعونة على العنصرين الرئيسيين للمعونة المتصلة بالسكان، وهما المعونة المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية والمعونة المخصصة لتحليل البيانات والسياسات السكانية، وكذلك على معظم المكونات الفرعية للمعونة المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية. وفيما يتعلق بالعناصر الفرعية للمعونة المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية، كان الانخفاض في المعونة أكثر وضوحاً بالنسبة لمكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، ولا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

37 - وكان انخفاض المعونة من عام 2018 إلى عام 2019 بالنسبة للمسائل المتعلقة بالسكان هو أكبر انخفاض يحدث على أساس سنوي منذ عام 2010. وقياساً بنصيب كل امرأة في سن الإنجاب في العالم النامي بالدولار، كان الانخفاض في المعونة أكثر وضوحاً، بالنظر إلى أن عدد النساء في سن الإنجاب في العالم النامي استمر في الازدياد.

38 - وإذا لم تُوضع في الحسبان إلا المعونة التي بها عنصر منح أدنى، تكون المعونة التي تقدمها البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية من أجل الصحة الجنسية والإنجابية لكل امرأة في سن الإنجاب في العالم النامي قد بلغت أدنى مستوى لها منذ عام 2010. وفي الفترة من 2018 إلى 2019، تقلصت هذه المعونة بما لا يقل عن 1,37 دولار لكل امرأة، حيث انخفضت من 5,07 دولارات إلى 3,70 دولارات.

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أجل التنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع

39 - تتكون صورة مختلطة من دراسة المعونة الرسمية والخاصة الموجهة لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع. فقد ملحوظ من موارد المعونة يُخصّص لتعزيز رأس المال البشري، بما يشمل التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي، ولكن توزيع المعونة في داخل هذه القطاعات غير متساو. فالمعونة الموجهة للتعليم الثانوي، وكذلك المعونة الموجهة لمكافحة الأمراض غير السارية، منخفضة نسبياً مقارنة بالاحتياجات.

40 - ويؤدي الانخفاض الكبير في المعونة المخصصة للمسائل المتصلة بالسكان، ولا سيما الصحة الجنسية والإنجابية، إلى تقويض تنمية رأس المال البشري. فبدون تخصيص معونة كافية لهذه الغاية، هناك خطر يهدد بأن الكثير من الفتيات والنساء لن يكمن تعليمهن ولن يسعين لتحقيق أحلامهن ولن يكسبن دخلاً يحميهن من الفقر والضعف وسوء المعاملة.

41 - وتعتبر مخصصات المعونة الموجهة لإيجاد فرص العمل وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية - وهما التدخلان الأكثر مباشرة وأهمية لتشجيع الاقتصادات الأكثر شمولاً للجميع - محدودة للغاية في مجملها، ويبدو أن إعادة النظر في المعونة المخصصة لهذين المجالين له أهمية قصوى. وبدون إحراز تقدم ملحوظ في القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة، سيتزايد الضغط على السكان للبحث

عن ظروف معيشية أفضل في أماكن أخرى. وسيُسرع ذلك وتيرة النمو الحضري أكثر في أفقر البلدان، حيث يغلب الضعف على قدرات التخطيط للتنمية الحضرية، ويمكن أن يزيد في نهاية المطاف من الضغوط على الهجرة الدولية.

42 - وكذلك، فالموارد المخصصة لتخضير الاقتصادات وجعل النمو الاقتصادي أكثر اطرادا واستدامة محدودة، بل إن الموارد المخصصة لحماية البيئة قد انخفضت كحصة من إجمالي المعونة على مدى العقود الماضية. ويلزم على وجه الاستعجال عكس هذا الاتجاه حتى تتمكن البلدان من خفض غازات الدفيئة والوفاء بالتزامات البيئة الأخرى وتشجيع التنمية الأكثر استدامة.

43 - ويؤكد التحليل في هذا المقام على الموارد المحدودة جدا التي تُنفق لدعم تنمية القطاع الأولي (الزراعة وصيد الأسماك والحراجة) والقطاع الثانوي (التشييد والصناعات الاستخراجية والتصنيع) وقطاع الخدمات (وخاصة السياحة)، وهي قطاعات لها أهمية بالغة في إيجاد فرص العمل وتحقيق نمو أكثر شمولاً للجميع. وقد زادت مخصصات المعونة المقدمة من أجل البنية التحتية زيادة ملحوظة، لا سيما للنقل والتخزين والطاقة، ولكن غالبية مخصصات المعونة الموجهة لمجال الطاقة تتجه إلى الطاقة غير المتجددة. وبالإضافة إلى ذلك، فالفجوة الرقمية بين البلدان والمناطق الغنية والفقيرة مستمرة في الاتساع، مع ما ينجم عنها من آثار سلبية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي تتحدد معالمها بشكل متزايد من خلال عمليات الرقمنة.

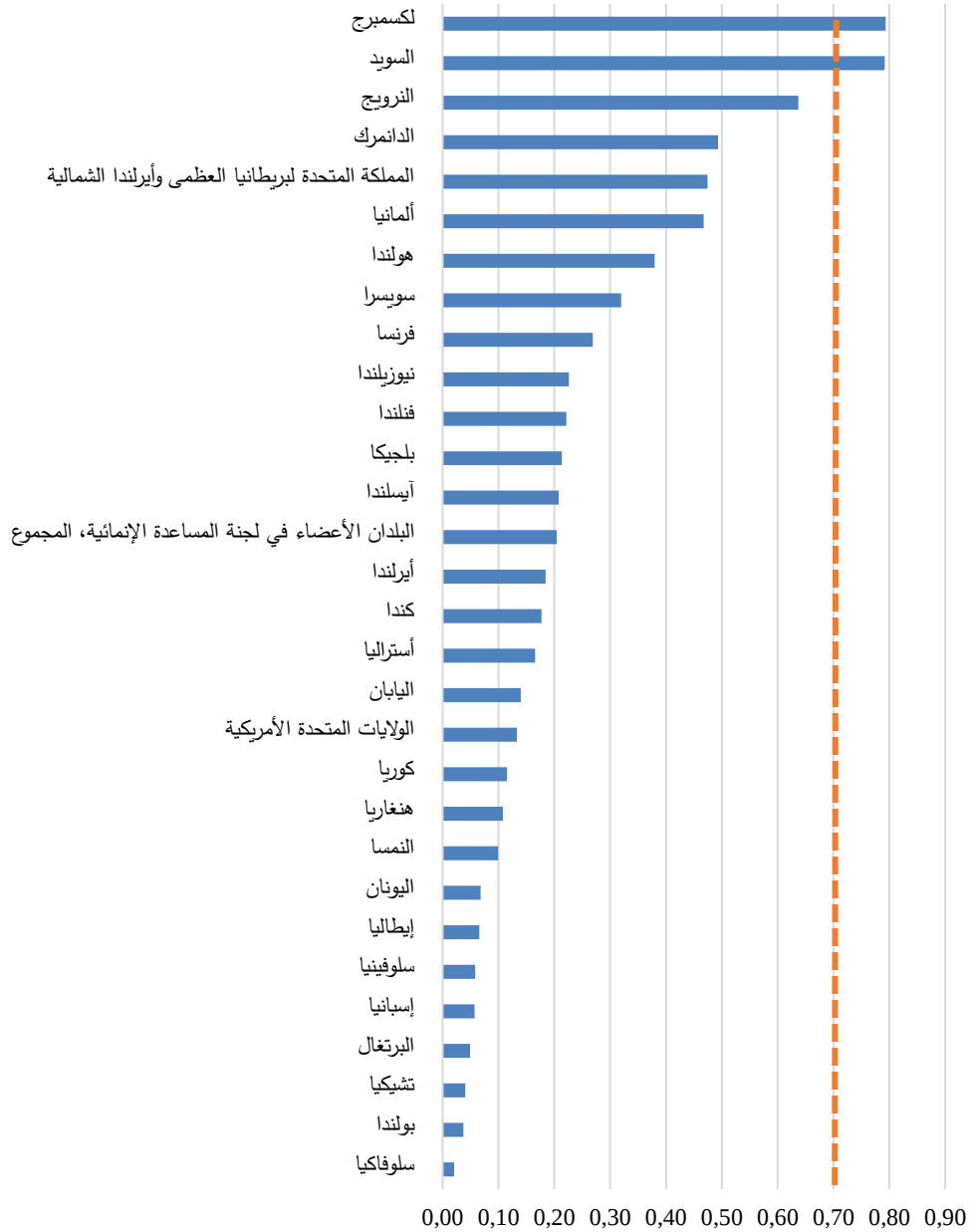
44 - وفيما يتعلق بتنمية قدرات الحوكمة، تُكرّس حصة ملحوظة من المعونة لتنمية قدرات الإدارة العامة، ولكن حصة كبيرة من تلك المعونة تُخصص لتطوير القدرات في مجال الاقتصاد الكلي والمالية العامة. ولئن كان ذلك ضرورياً، فهو غير كاف. فقدّر قليل جدا من المعونة يُستخدم في تعزيز القدرات الإحصائية، الأمر الذي يهدد بعدم تحقيق الطموح إلى تشجيع المزيد من صنع السياسات القائمة على الأدلة.

45 - وبدون أن يزداد تركيز المعونة على العوامل الأكثر أهمية بالنسبة لتحقيق نمو اقتصادي أكثر اطرادا وشمولاً للجميع - رأس المال البشري، وإيجاد فرص العمل وتوفير الحماية الاجتماعية، وكذلك قدرات الإنتاج والعرض وقدرات الحوكمة - سيصعب على العديد من البلدان تحقيق العائد الديموغرافي الأول أو الثاني.

المرفق الأول

صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها بلدان لجنة المساعدة الإنمائية
التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى جميع البلدان النامية، 2019

(النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة)

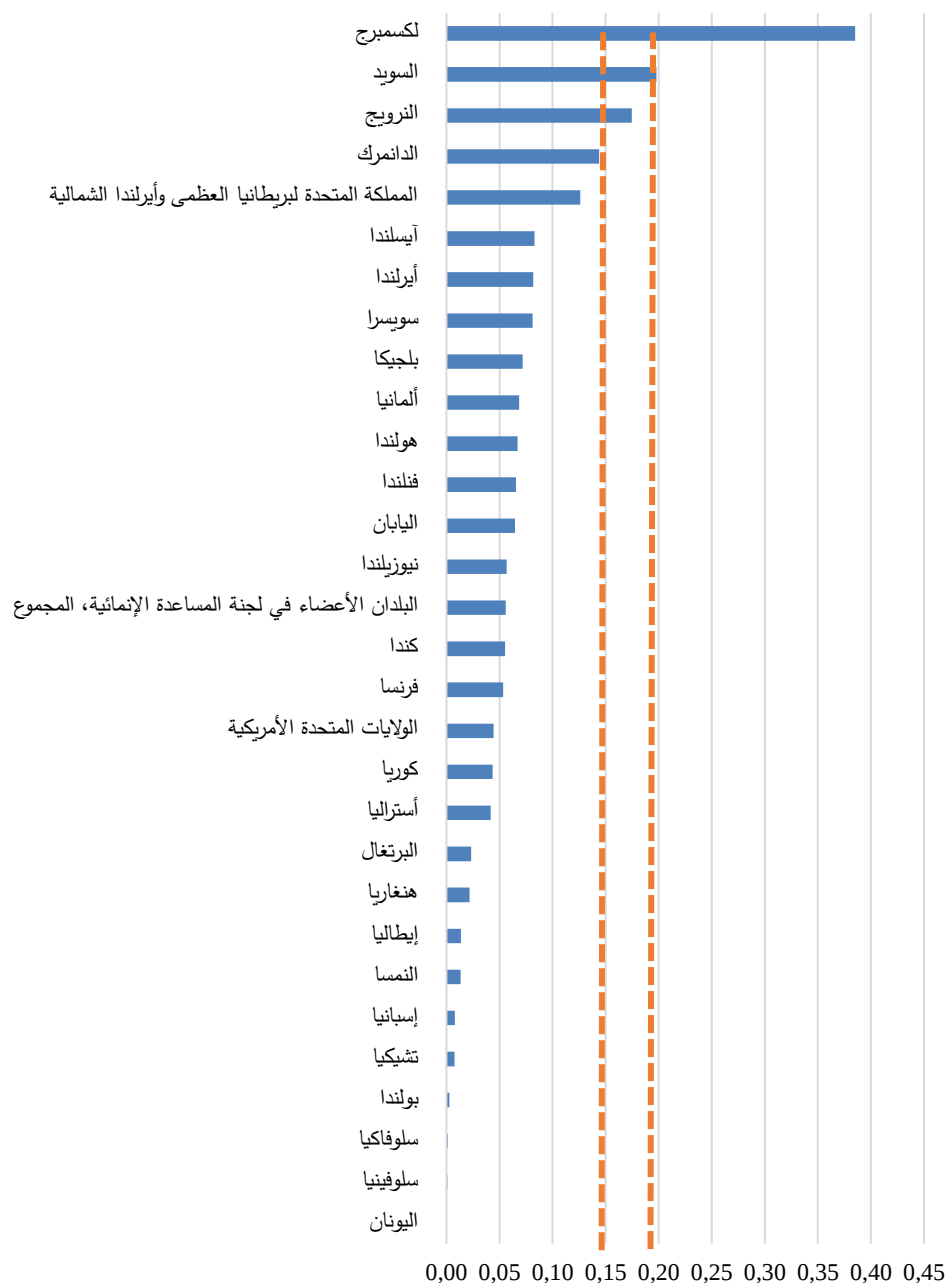


المصدر: تقديرات تستند إلى قواعد البيانات الإلكترونية لإحصاءات التنمية الدولية الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المرفق الثاني

صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها بلدان لجنة المساعدة الإنمائية
التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أقل البلدان نمواً، 2019

(النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة)



المصدر: تقديرات تستند إلى قواعد البيانات الإلكترونية لإحصاءات التنمية الدولية الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.